شروطه

- . شروطه :
- 1• وحدة الضريبة :
- يعنى ذلك أن تكون الضريبتان من نوع واحد كضريبتي دخل أو ضريبتي رأس مال أي يشترط أن تفرض الضريبة أو ضريبة مشابهة لها من نفس النوع وإن اختلفت أكثر من مدة . ففرض ضريبة منخفضة السعر على رأس المال ولكن يتم الوفاء بها من الدخل أيضا يقتضي أن تعتبر الضريبة الثانية الاقتصادية أنها مفروضة على الدخل وإن اختلف المسمى قانونا
- 2• وحدة الممول (الشخصي المكلف بالضريبة) :
- أي أن تفرض الضريبة مرتين أو أكثر على نفس الشخص حولا يثير الأمر مشكلة إذا كان الممول شخصا طبيعيا أما إذا كان الشخص معنوي تثور مشكلة مقتضاها حدوث الازدواج من الناحية الاقتصادية في حين أنه لا يعتبر ازدواج

تابع

- • وحدة المادة :- (أي الوعاء الخاضع للضريبة) ، بعد اشتراط وحدة الضريبة ووحدة الممول ، يشترط ثالثاً وحدة الوعاء الخاضع للضريبة ويعتبر ذلك فرض الضريبة على نفس المادة سواء كانت دخلاً أو رأس مال أكثر من مرة أي يكون وعاء الضريبة في هذه المرات واحداً ،
- 4• وحدة المدة :-
- أى أن يطلب من نفس المكلف دفع ضريبة في مدة قد سبق أن دفع عنها نفس الضريبة ، ومن ثم يخرج بهذا الشرط الضرائب على رقم الأعمال وغيرها من الضرائب التى يتم تحصيلها بمناسبة عمل معينة كالضرائب الدورية التى تفرض على الدخل ، والضريبة على التركات فتدخل في نطاق هذا الشرط .

انواعه

- 1• الازدواج الداخلي :
- هو الذي تتحقق شروطه داخل الدولة الواحدة سواء كانت اتحادية أو موحدة بسيطة (حكومة مركزية وسلطة محلية) حيث تقوم السلطة المركزية بفرض ضريبتين أو أكثر على المادة نفسها وعلى الشخص نفسه
- 2• الازدواج الدولي :
- هو الذي يتحقق عندما تقوم دولتان أو أكثر بفرض ذات الضريبة أو ضرائب متشابهة على نفس المادة وعلى نفس الشخص .

المالية العامة

الموازنة العامة

تعريف الموانة العامة

- تقديرات لايرادات ونفقات الدولة لفترة زمنية قادمة سنة
- وثيقة مصدقة من السلطة التشريعية تحدد نفقات وايرادات الدولة خلال فترة زمنية قادمة
- هي صيغة تشريعية تقدر بموجبها اعياء وايرادات الدولة وتؤذن بها

قواعد الموازنة

- قاعدة سنوية الموازنة العامة .
- قاعدة الشمول أو عمومية الموازنة العامة .
- قاعدة الوحدة .
- قاعدة عدم تخصيص الإيرادات العامة .
- قاعدة توازن الموازنة العامة .

قاعدة سنوية الموازنة

- مبررات قاعدة سنوية الموازنة
- إعتبارات إدارية
- إعتبارات مالية
- إعتبارات سياسية

قاعدة شمولية الموازنة

- تقضي القاعدة ان يدون في الموازنة العامة جميع إيرادات الدولة أياً كان مصدرها ، وجميع نفقاتها مهما كانت أنواعها ، ولا تسمح بخصم نفقات وزارة أو مصلحة من إيراداتها .

- " لا تجيز إجراء مقاصة بين النفقات والإيرادات

قاعدة وحدة الموازنة

- تنص قاعدة الوحدة بأن تدرج جميع إيرادات الدولة ، ونفقاتها في موازنة واحدة وتظهر في وثيقة واحدة (أو مجلد واحد)
- عرض الموازنة العامة للدولة بشكل واضح يساعد في معرفة
- قاعدة وحدة الموازنة
- تسهل عملية إجراء المقارنات بين موازنات عدد من السنوات .
- تسهل عملية إجراء المقارنات بين موازنات الأجهزة الحكومية المختلفة .

قاعدة عدم التخصيص

- يقصد بالقاعدة ألا يخصص إيراد معين لتغطية نوع معين من النفقات، فالإيرادات توزع على جميع أوجه الإنفاق دون تخصيص مورد معين لمواجهة نفقة معينة من أنواع النفقات .
- تحقيق المساواة بين جميع النفقات العامة .
- تساعد الحكومة على توزيع الإيرادات حسب مبدأ الأولويات في الإنفاق .
- المحافظة على مستوى أداء الخدمات . وبالذات الخدمات الأساسية التي لا تجلب إيراد .
- البعد عن الإسراف والتبذير

قاعدة توازن الموازنة العامة

- تنص قاعدة توازن الموازنة العامة على ضرورة تساوي جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة " سنويا " وعدم وجود عجز أو فائض .

- " تستند قاعدة توازن الموازنة على الفكر المالي التقليدي "